

د/ زازوي موفق<sup>1</sup>تمهيد:

تشغل المرأة طاقة بشرية كبيرة في المجتمعات البشرية، إلا أن هذه الطاقة بقيت معطلة في بعض المجتمعات وخاصة العربية منها. وقد يكون العامل الأساس الذي يكمن وراء ذلك يعود إلى البعد الثقافي، ولكن مع التغيرات والتحولات التي طرأت على البنيات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للمجتمعات العربية نتيجة الحداثة الوافدة إليها، كانت وراء تغير وضعها، فأصبح الاهتمام بهذه الطاقة من الأولويات لما لها من دور في عملية التنمية و من أهمية في تطور المجتمعات، الأمر الذي جعل المرأة العربية عامة و الجزائرية خاصة تشارك الرجل في العمل خاصة خارج المنزل، مما طرح مجموعة من الإشكالات تخص ازدواجية العمل الذي تقوم به داخل البيت وخارجه وكيفية التوفيق بينهما.

لقد أصبح خروج المرأة للعمل ضرورة إلزامية يفرضها واقع هذه المجتمعات الراحبة في الالتحاق بركب المجتمعات الحداثية. غير أن الثقافة الذكورية و المهيمنة في هذه المجتمعات أصبحت تشكل حجرة عثرة أمام المرأة الجزائرية. و لكن عزمها للخروج للعمل كان وراء كسر بعض عادات وتقاليد المجتمع الجزائري المتميز بثقافته الأبوية و بذهنيته المشبعة بالثقافة التقليدية والتي يمكن اعتبارها العائق الأول أمام تطور المجتمع الجزائري ودخوله عالم الحداثة.

أمام هذا الوضع أصبحت المرأة الجزائرية تواجه الكثير من الصعوبات التي تعود في الأصل إلى الصراع القائم بين ثقافتين إحداهما تقليدية و الأخرى حداثية. الأولى تمثل ما هو

---

<sup>1</sup> - كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة تلمسان

متوارث ومتواصل فينا أما الثانية تعود إلى ما هو وافد ودخيل علينا، هذا الأخير الذي شكل لنا صدمة. كانت وراء خلق وضع معقد لدى المرأة العربية عامة والجزائرية خاصة. ولكن رغم كل ذلك فقد دخلت غمار المواجهة و ظلت تكافح من أجل التوفيق بين ازدواجية نشاطها خارج المنزل والأشغال المتعلقة بالبيت ... في انتظار ما يسن من أحكام وقوانين ، قد تكون لها السند القوي في حمايتها. و لعل ذلك يجعلها قادرة على أن تدخل عالم الحداثة.

الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن أي نوع من الحداثة ستلججه المرأة الجزائرية؟ و هل المرأة في عملها تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها الثقافية (التقليدية) أم أن عملها سوف لا يختلف عن مثيلاتها في المجتمعات الغربية المسماة حداثية؟

## I-تحديد المفاهيم:

### 1- في مفهوم العمل:

يعرف العمل في المعجم الفلسفي جميل صليبا على "أنه الفعل والمهنة والصنعة، غير أن هناك فرق بين الفعل والعمل، فالفعل أعم والعمل أخص، فالفعل قد ينسب إلى القوى المادية كفعل الطبيعة وما تحدثه من آثار كالزلازل والبراكين والفيضانات.

والعمل فهو الفعل الصادر من العاقل المفكر بروية وقصد، حيث يحتاج إلى امتداد

في الزمان. أما الفعل فيتم دفعة واحدة<sup>1</sup>.

يمكن القول أن العمل ظاهرة تخص الإنسان دون الحيوان أو الجماد لأن كل فعل خال من الفكر لا يمكن إدراجه ضمن العمل.

أما زكي بدوي يرى أن العمل "يتضمن كل نوع من أنواع العمل البدني أو العقلي، أو عمل الآلة أو القوى الطبيعية، بينما تقتصر كلمة "labour" على العمل البشري وحده وينقسم العمل بطبيعته إلى العمل اليدوي والعمل العقلي، كما تنقسم أشكال العمل إلى عمل الإدارة وعمل التنفيذ، وحسب صعوبته إلى عمل بسيط ومتخصص."<sup>(2)</sup> ويعرف على أنه النشاط العقلي الذي يفضله ينسق الإنسان بين الأشياء المادية الموجودة في الطبيعة وحاجاته الخاصة، وخلال العمل يصرف الإنسان طاقته الجسدية و العصبية والفكرية في ما يقدمه من منتج. أو من مواد نافعة، ولكن دوره لا يقتصر على ضمان الحياة والوجود والتطور للإنسان، لذلك فهو لا يمكن عده منبع قوته وثروته فقط. بل قد يتعدى ذلك حينما يلامس طبيعته فيغيرها فبالعمل يغير الإنسان من طبيعته ويضمن تقدم ثقافته المادية والروحية ويطور قدراته الجسدية والعضلية"<sup>(3)</sup>.

هذا يعني أن الشغل نشاط يقوم به الإنسان لتحويل المادة من صورتها غير نافعة إلى صورة نافعة يريدتها حسب وسائله وغاياته مستخدما في ذلك قواه الجسمية والعقلية، مؤثرا في الطبيعة ومتأثرا بها. ولهذا قيل أن الإنسان بالشغل يؤنسن الطبيعة ويؤنسن نفسه.

ويتفق الفكر الاقتصادي الحديث أن العمل هو المصدر لكل الثروات التي ينتفع بها الإنسان وهو العامل الأساس للإنتاج فقد تكلم هيجل عن العمل واعتبره أساس ثروة الأمم، ورسخ كارل ماركس هذه النظرية واعتبره أساس القيمة. فقيمة بضاعة ما، هي ما يبذل في إنتاجها من جهد بشري.

إن العمل يأخذ هذا المفهوم في كل الأنظمة، ففي النظام الرأسمالي نجده يأخذ شكل العمل المأجور "فالإنسان لا يستطيع العمل إلا بشرط بيع قوة عمله لمالك وسائل الإنتاج أو رأس المال أي الرأسمالية"<sup>(4)</sup>.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار العمل قوة عقلية وعضلية يبيعها الإنسان لممتلك وسائل الإنتاج مقابل أجره يعيد بها الإنسان قوة عمله. فحسب ماركس أن "ثمن العمل يحدده أصحاب الأعمال وفقا لأقل ما يكفي لبقاء العمال على قيد الحياة و لضمان تناسلهم و بقائهم، لكن العمل قد ينتج سلعا تزيد قيمتها عن أجور العمال والفارق بين المقدارين، مقدار السلع ومقدار أجور العمال يذهب إلى أصحاب رؤوس الأموال"<sup>(5)</sup>، وانطلاق من هذه النتيجة فإن ماركس يرى أن الشغل في النظام الرأسمالي ما هو إلا وسيلة من وسائل تحقيق الاستلاب والبؤس للعمال.

## 2- في تقسيم العمل:

إن مفهوم "تقسيم العمل" يعود في أول أمره إلى الفكر اليوناني وخاصة أفلاطون وقوله بنظام الطبقات في الدولة<sup>(6)</sup>، هذا النظام الذي يخضع في أصله إلى مبدأ التخصص، ومبدأ الطبائع المختلفة. فالحاجات الأساسية عند الإنسان تؤدي إلى ظهور الزراعة والصناع ولكن هؤلاء لا يستطيعون تسويق منتجاتهم طبقا لمبدأ التخصص فتظهر إلى جانبهم مجموعة تقوم بتوزيع منتجاتهم وهم التجار. فالزراعة والصناع والتجار هم القاعدة الأساسية للمدينة وهم أول الطبقات في المجتمع (أو ما تعرف بطبقة الإنتاج والخدمات).

فلمدينة حاجات أخرى منها الحاجة إلى الحرب أو الدفاع عن المدينة، فالحرب فن ولا يمكن أن يقوم بها إلا من درب عليها هذا بالإضافة إلى جملة من الصفات التي ينبغي أن تتوفر في

الجندي من الشجاعة وقوة الاستثارة. ثم تأتي في المرحلة الأخيرة طبقة الحكام الفلاسفة والتي تخص بالمعرفة والإشراف على المدينة وإدارتها.

وفي إطار هذا التقسيم فإن أفلاطون لا يرى فارقا بين الرجل والمرأة في العمل، فطبقا لمبدأ التخصص الذي يقول به، أن الطبائع المختلفة تؤدي إلى وظائف مختلفة. لكن أفلاطون يرى أن النظرة السطحية هي التي تبين أن هناك اختلافات في الطبيعة بين الرجل والمرأة. فيرى أن الفرق بينهما يكمن في كون الرجل ينجب والمرأة تلد، و هذا الفرق لا يمكنه أن يكون الأساس في وضع وظائف خاصة لكل منهما.

ومجيء آدم سميت شاع هذا المفهوم "تقسيم العمل" على يديه في علم الاقتصاد، فقد كان يرى أن تقسيم العمل هو الوسيلة لتخصص كل فرد في مرحلة من مراحل الإنتاج، ويرى في تقسيم العمل ثلاثة خصائص أساسية:

أ- زيادة مهارة العامل.

ب- اقتصاد الوقت.

ج- اختراع الآلات التي تسهل وتقلص كمية العمل التي تسمح للعامل الواحد للقيام وتعويض عدة عمال<sup>(7)</sup>. بهذه الطريقة في تقسيم العمل تتضاعف الثروة وتزداد قدرات العمال من خلال تخصص كل واحد في أداء مهمته الموكلة اليه.

أما ولامز اميليو willeums emilio يرى أن "تقسيم العمل هو توزيع للنشاط بين الأشخاص أو الجماعات المنتمين إلى المجتمع نفسه، وكلما تطورت حضارة ما، تصبح النشاطات المرتبطة في استعمالها أكثر تعقيدا فتوزعها بين الأفراد وبين الجماعات يتطلب درجة من التخصص ومستوى عالي للاندماج"<sup>(8)</sup>.

ويخضع هذا التقسيم إلى نمطين:

-النمط الأول مهني: حيث يكون التخصص حسب حاجة الجماعة مما يخلق جملة من الوظائف المتنوعة، ومن شروطه:

1- خضوع التخصص للاستعدادات الشخصية.

2- الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النوع (ذكر، أنثى)

3- مراعاة المهن المتوارثة.

-أما النمط الثاني تقني: يقوم على التجزئة العمل إلى سلسلة من الحركات المتزايدة في التبسيط بحيث تصبح أكثر سهولة لكنها مملدة بالنسبة للعامل لاستمراريتها<sup>(9)</sup>.

فإذا كان ولازم إميليو يرى أن الأثر الرئيسي في تقسيم العمل يمكن في الزيادة في الإنتاج باعتباره تقنية تساعد على تسهيل القيام بمهمة العمل والتخفيف من كثافتها وتراكمها، إنه يساعد على تقليص الكلفة في الإنتاج مع زيادة النوعية والكيفية والكمية في المنتج، وقد أشار إليه آدم سميث في فرضيته حول "الدبابيس التي تنتج بكلفة أقل بمقدار ما تكون مهام العمال أكثر تخصص والكمال أكثر كفاءة"<sup>(10)</sup>.

على خلاف ذلك فإن دوركايم يرى في تقسيم العمل تلك العملية التي من خلالها يتم خلق التضامن والتكافل والتقارب بين الأشخاص، وهذا ما دعاه إلى القول بأن "تقسيم العمل ينتج عنه تأثير معنوي كبير وظيفته الحقيقية تتمثل في خلق الإحساس بالتضامن بين شخصين أو عدت أشخاص"<sup>(11)</sup>.

ويشاركه في هذه الفكرة ميشال بارنيه وبيار تريبيه من خلال الإشارة إلى أن "تقسيم العمل ينتج أخوة بين الأشخاص ، كما ينتج نظام تعاوني يربط البعض البعض بطريقة دائمة، فتقسيم العمل يولد عنه قوانين تضمن المسيرة المنتظمة للمهام المقسمة"<sup>(12)</sup>. يتضح لنا من هذه الآراء أن تقسيم العمل يتجاوز حدود التنظيم التقني إلى نوع من التكافل والتضامن والشعور بالروح الجماعية.

### 3- في مفهوم التقسيم الجنسي للعمل:

إذا كان القصد من تقسيم العمل، التخصص الذي يطرأ على الجانب التقني للنظام الاقتصادي ، فإن بعض العلماء الاجتماع المعاصرين أضافوا إليه مفهوم آخر يتضمن التقسيم الجنسي للعمل والذي "يقصد به النشاطات والأدوار الذكرية والأنثوية، وقد أعطى البيولوجيون وجهة نظرهم قائلين أن أساسه هو الدور التناسلي الذي أعطي للمرأة"<sup>(13)</sup>.

أما الباحثة فتيحة تلاحيت حقيقي Fatiha Talahit Hakiki فتريد هذا المفهوم إيضاحاً و ذلك عندما تعيد هذا التقسيم الى الجانب البيولوجي حينما تقول " يفرق بين نشاطات الرجال والنساء، هذه التفرقة أعطت للمرأة المكانة الثانوية التي تحتلها في المجتمعات الحديثة، فهذا الشكل من تقسيم العمل يظهر التفرقة الواضحة بين مجال الإنتاج ومجال إعادة الإنتاج، أي بعبارة أخرى بين عمليتي العمل الصناعي والعمل المنزلي"<sup>(14)</sup>.

أما gean Michel Morin فقد نظر الى هذا المفهوم من زاوية أخرى عندما ربطه بالمجال العائلي . " فالتقسيم الجنسي للعمل ضمن عائلة ما هو إلا تقسيم الوظائف، والذي يمثل داخل العائلة المخطط الثلاثي الذي يتضمن:

أ- الوظائف الموكلة للرجل. ب- الوظائف الموكلة للمرأة. ج- ما يتقاسمها من أعمال.

هذا المفهوم للتقسيم الجنسي للوظائف داخل المحيط العائلي يعطينا نظرة عن الاهتمامات الحالية للمرأة الحديثة والأعمال التي تقوم بها يوميا والمسؤوليات التي تواجهها في عصرنا هذا ، والتي تختلف عن المسؤوليات القديمة. ولا يمكن للمرأة اليوم التحلي عن هذه الاهتمامات على الرغم من أنها تتكفل بالمسؤوليات المهنية.

## II- نظرة تاريخية عن عمل المرأة:

يعود عمل المرأة لزمان بعيد جدا، فقد كانت تساهم في العمل جنب إلى جنب مع زوجها، من خلال مشاركتها في الإنتاج الحرفي التقليدي داخل البيت إلى جانب النشاط الزراعي هذا زيادة عن الاعتناء بالبيت في تحضير الأكل وتربية الأطفال لكن عملها هذا لم يكن معترفا به اجتماعيا لأنه لا يدخل في نطاق العمل المأجور ، هذا الأخير الذي لم تعرفه المرأة إلا في ظل تطور العلوم والصناعة.

ومع مرور الزمن وظهور البوادر الأولى للرأسمالية والملكية الخاصة، ابتعدت المرأة عن ميدان العمل، وتميزت مرحلة الصناعة باستئثار الرجال بالعمل فأصبح هناك تقسيم للعمل بمعنى أن الرجل أصبح يخرج لأداء واجبه كعامل، واقتصر عمل المرأة في قيامها بوظيفتها الممثلة في الاعتناء بالبيت وتربية الأطفال.

وابتداء من القرن التاسع عشر، وظهور الثورة الصناعية، تغيرت الأوضاع وبدأ نفوذ المرأة إلى عالم الشغل يتزايد مما خلق فضاءين مختلفين لعمل المرأة، عملها المأجور وعملها داخل البيت.



ونظرا لتطور العمل المأجور وخاصة العمل النسوي خصصت المنظمة الدولية للعمل مجالاً تعالج فيه قضايا ومشاكل النساء العاملات، وصدرت قوانين تراعي ظروف المرأة في عملها المزدوج ومحاولة تكييفها فيزيولوجيا مع الأعمال التي تخصص لها.

### 1- المرأة و العمل المأجور في المجتمعات الرأسمالية:

إن ظاهرة خروج المرأة إلى العمل المأجور في المجتمعات الرأسمالية تعود إلى القرن التاسع عشر. أين لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في ذلك حيث "اليد العاملة النسوية دخلت قطاعات لم تدخلها من قبل، فنشوء الرأسمالية وبروزها أدى إلى توجه العديد من النساء والأطفال إلى العمل، لأنهم كانوا يعتبرون ايدا عاملة رخيصة"<sup>(15)</sup>.

كما نتكلم عن هذه الظاهرة كاميليا عبد الفتاح قائلة "لقد لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في إحداث التغييرات الاجتماعية التي أدت إلى نخضة المرأة وكان لظهور الرأسمالية الصناعية آثار كبيرة على المرأة في مختلف الطبقات الاقتصادية ، ففي الطبقة العليا زادت هذه الثورة من وقت الفراغ لدى المرأة ، بينما حدث العكس لدى زوجات الطبقة العاملة، وقد أعطاهما عملها بعض المزايا مع الرجل التي حققتها تدريجيا .

ففي إنجلترا عرفت الحركة النسائية تقدما حقيقيا وظهرت للمرأة بعض الحقوق ولكن لم يأخذ برأيها وشهادتها إلا في القرن العشرين<sup>(16)</sup>.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تزايدت أعداد النساء في سوق العمل الرسمي في المجتمعات الغربية، وهذا بسبب تزايد المسؤوليات الاقتصادية على الأسرة، بالإضافة إلى رغبة المرأة في تحقيق لاستقلال الشخصي المتميز لديها وسعيها الوصول إلى نوع من المساواة في

المجتمع الحديث. ثم إن فناء الشباب والرجال في الحرب بالملايين وقد حتم على الشباب والأرامل الاستمرار في العمل والبداية في العمل إذا كن لم تعملن من قبل"<sup>(17)</sup>.

كما أن دخول الإناث المدارس، رفع المستوى الثقافي للمرأة، وأدى إلى بروزها في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية فهذا أوجد لها وعيا بذاتها ومركزها ومكانتها ودورها في المجتمع مما سمح لها باستغلال مؤهلاتها العملية خارج محيط البيت من خلال مشاركتها في سوق العمل.

ولكن إذا نظرنا إلى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، فإنها تعرف انخفاضاً شديداً وإن اختلفت بين الأقطار العربية فهي تبلغ 55% في المتوسط، في الكويت والإمارات، السعودية، قطر، عمان، عام 1990 وتونس بـ 29.9% وتنخفض في اليمن بـ 7% وفي السودان وموريتانيا 14% وترتفع في مصر بـ 27.8% وهذا من خلال الدراسة التي أعدتها وزارة التنمية الإدارية في مصر حيث بينت أن النساء يمثلن 15% من قوة العمل الحالية في البلاد ويصل عددهن إلى 3.7 مليون من 17.3 مليون عامل وعاملة ويستوعب القطاع الحكومي وحده أكثر من 53% من النساء العاملات<sup>(18)</sup>. وقد يعود سبب هذا الانخفاض مقارنة بالمرأة الأوروبية إلى عوامل عدة أهمها طبيعية الذهبية العربية التي ما زالت تنظر إلى المرأة بالدونية والتقليل من شأنها مقارنة بالرجل.

## 2- المرأة والعمل في الجزائر:

تختلف ظروف خروج المرأة للعمل في المجتمعات المتطورة عن المجتمعات السائرة في طريق النمو. فقد كان الباعث الأول لخروج المرأة إلى العمل يعود إلى الثورة الصناعية بالدرجة الأولى، بينما في المجتمعات النامية وبالخصوص المجتمعات التي خضعت للاستعمار في فترة من

تاريخها كالجائر، يعود إلى أسباب أخرى منها الثورة التحريرية، وما خلفته الحرب من ضحايا الأمر الذي أدى إلى بحثها عن عمل مأجور لتلبية حاجيات عائلتها. فخرجت للعمل كأجيرة وأصبحت لها مكانة جديدة زيادة على مكانتها كأم وربة بيت.

إن المرأة الجزائرية كما هو معروف تنتمي إلى أسرة تقليدية والتي تعرف بنمط العائلة الموسعة والتي قد تمتد إلى ثلاثة أجيال أحيانا (الأجداد- الآباء- الأبناء)، وتعتبر القيم الروحية والأخلاقية مجال اهتمام الأسرة الجزائرية فكان لكل فرد مكانته الاجتماعية ودور خاص يحدده له المجتمع. ودور المرأة يقتصر على: ضمان السيورة الجيدة للمنزل الكبير أين يعيش العديد من الأشخاص، وتسيير الاقتصاد العائلي، كما تؤدي دورها البيولوجي والذي يكمن في الإنجاب وإعطاء أحسن تربية لأبنائها والحماية والحب والحنان<sup>(15)</sup>. إن هذا الدور يكمن في المشاركة في الأشغال المنزلية واقتصاد العائلة كخروجها لطلب الماء والحطب وقطف الثمار والزيتون أما في المدن فكانت تعمل في صناعة الفخار والخياطة والطرز و النسيج. يمكن القول أن مشاركة المرأة في اقتصاد العائلة كان له أهمية كبرى وإن كان لا يدخل في إطار العمل المأجور.

أما بعد الاستقلال فقد نتجت عدة تغيرات اجتماعية، اقتصادية ثقافية كان لها أثرها الكبير في ظهور قيم جديدة في المجتمع الجزائري كالسماح للمرأة بولوج التعليم و الصحة ودخول الشغل بمختلف جوانبه، هذا بالإضافة إلى الوعي الذي تركته الثورة التحريرية في إزالة الحواجز الاجتماعية التي كانت قائمة بين الذكور والإناث .

وقد ورد في إحصائيات رسمية أن نسبة العمل النسوي في الجزائر تزايد بشكل مطرد، حيث ارتفعت من 2.4% سنة 1970 إلى 7.1% سنة 1976 ثم إلى 15% سنة 2003<sup>(20)</sup> ورغم هذا الارتفاع إلا أنه يبقى نسبيا مقارنة مع بقية البلدان العربية المجاورة.

لقد قامت عدة دراسات في الجزائر حول عمل المرأة وتحدياتها الاجتماعية بحثا عن الضغوط والضوابط التي تتعرض لها المرأة باختلافها عن الرجل، في عدة نواحي من بينها نجد التحقيق الوظيفي الذي قامت به المنظمة الوطنية للإحصائيات Lons تحت عنوان النساء ومشاركتهن السوسيو اقتصادية، ذلك سنة 2004 فتمكنوا من جمع نسبة مهمة حول واقع المرأة الجزائرية المعاصرة ومن بين ما توصلوا إليه<sup>(21)</sup> أن المرأة تشغل من بين جميع العمال في الجزائر نسبة تقدر ب 14.6% في حين يمثل الرجال نسبة 85.4%، هذا ما يوضح المشاركة الضعيفة لدى المرأة الجزائرية في ميدان الشغل. أما عن توزيع النساء العاملات فمن بين جميع النساء العاملات المبحوثات والمقدر عددهن 2570 وجدوا 1498 عاملة في القطاع العام بنسبة 58.28% و 497 عاملة في القطاع الخاص الرسمي بنسبة 19.33% بينما العاملات في القطاع غير الرسمي فكان عددهن 55 امرأة بنسبة 21.55%، وهذا التوزيع متقارب مع نسب التوزيع الخاص بالتأمين. فالنساء اللواتي تعملن فترة دائمة كانت نسبتهن 47% أما البقية فتتوزعن بين العمل بالتقاعد وما قبل التشغيل ب 4.9% والبقية في الأعمال الاجتماعية غير الرسمية.

وأما في ما يخص ربات البيوت فأغلبهن متزوجات بنسبة 60.57% و 9.55% منهن أرملة و 260 مطلقة، تتراوح أعمار ربات البيوت كالاتي 40% منهن أقل من 40 سنة، وتقريبا 30% ما بين 40 و 54 سنة.

ومن بين ربات البيوت من تعملن من قبل، فيما يقارب الثلث تعملن ما بين 1 إلى 3 سنوات، أغلبهن ضمن القطاع الخاص أو تشغيل الشباب. وحسب تصريحتهن فإن توقفهن عن العمل كان عن "رغبة شخصية، أو بسبب ظروف العمل" أو تفرغنا للمسؤولية العائلية، وكثيرا ما كان قرار التوقف يعود إلى الزوج.

يظهر من هذه النتائج أن الحاجة والظروف الاجتماعية الصعبة كانت وراء خروج المرأة للعمل، ويتضح كذلك أن المرأة الجزائرية ما زالت خاضعة لزوجها وهذا يؤكد لنا تبعيتها وعدم استقلاليتها في قراراتها الشخصية. يبرز هذا العامل من خلال طلب بعض الأزواج بتوقف نسائهم عن العمل.

### 3-دوافع خروج المرأة للعمل:

واجهت المرأة تحديات وصعوبات فرضها عليها المجتمع، هذا فضلا عن الجدل المثار حول قضية عملها، باعتبار هذا الأخير يتعارض وطبيعتها وتكوينها النفسي وانطلاقا من هذا يتوجب علينا معرفة ما الذي يدفع المرأة للخروج لميدان العمل ولعب أدوار مختلفة كانت حكرا على الرجل.

إن معرفة الأسباب التي تدفع المرأة للخروج للعمل تدفعنا للبحث في أهم الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب وخاصة الأم العاملة.

فإذا كانت الحوافز التي تدعو إلى المرأة ليست في مجموعها مادية بحتة، فإن هناك دوافع اجتماعية وسياسية وأخرى كانت وراء ذلك.

لقد كان خروج المرأة للعمل في بادئ الأمر نتيجة الحاجة لليد العاملة، أما ما يخص المرأة في بعض الدول العربية فقد كان بدوافع إنسانية. وقد يعود العامل الأساس يعود الى التأثير الناجم عن تقليدها للمرأة الغربية (الأوروبية).

أما عمل المرأة في الريف العربي فهو أصيل كل الأصالة ويتم أغلبه في محيط أسرتها، كما كان يتناسب مع حاجة الأسرة وظروف المجتمع الملحة. ولهذا أصبحت المرأة في بعض المجتمعات بمثابة عنصر هام للعلاقات الذكرية والأنثوية التي توحى نتائجها بالتأثير الكبير على مستقبل التنمية وتوزيع الأدوار<sup>(22)</sup>.

#### أ-الدافع الاقتصادي:

إن التطور التكنولوجي للمجتمعات الحديثة كان له دور في نزول المرأة للعمل. ونتيجة للظروف الاقتصادية المتأزمة التي كانت تعيشها مجتمعاتنا دفعتها إلى العمل لتساعد أسرتها، وتساهم في بناء المجتمع عامة. ففي أواخر القرن 18 طرأت تغيرات هامة من بينها الثورة الصناعية التي فتحت المجال للعمل.

وقد ساعدت الحاجة إلى اليد العاملة في مجال التصنيع على اجتذاب قوة العمل النسائية، لا سيما أنها قليلة المطالب رخيصة الأجر هذه الخصائص تعتبر إيجابية بنظر أرباب العمل وفي مقابل ذلك ظهرت عدة حركات تطالب بحقوق الإنسان كإزالة التفرقة بين الإناث والذكور، وتوفير غرض التعليم للجميع، ونادت منظمات عمالية بضرورة مساواة الأجر بين الرجل والمرأة الأمر الذي أدى إلى تشجيع المرأة للعمل في مختلف المجالات، خصوصا مجال التربية حيث سعى المسؤولين إلى مضاعفة الميزانيات المخصصة للتربية والتعليم وربط التربية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها من بين أولى الأهداف القومية.

ومن هذا المنطلق أتاحت الفرصة لإعداد متزايدة من الإناث للمساهمة في بناء الاقتصادي لهاته البلدان.

تبين من خلال دراسة أجريت على 5 آلاف حديثة التخرج أن ثلث مجموعة الزوجات يعملن من أجل رفع مدخول أزواجهن. وقد خلصت الدراسة إلى أن نساء الطبقات الدنيا يعملن من أجل الحاجة المادية أما المعاملات من الطبقة المتوسطة كان دافعهن الاستمتاع وحب ظهور لتبيان مكانتهن في المجتمع.

ومن هنا أتيت نتائج البحث أن الحاجة المادية الملحة هي التي كانت وراء عمل المرأة<sup>(23)</sup>.

#### ب-الدافع الاجتماعي:

يعتبر العامل الاجتماعي مكملا للدافع الاقتصادي، وذلك أن المرأة خرجت إلى ميدان العمل ليس فقط من أجل تلبية رغبة لأسرتها الاقتصادية وإنما كسر وتحطيم العادات والتقاليد والتي تمثل النظرة السلبية للمجتمع اتجاهها. فبفضل مستواها الدراسي استطاعت أن تثبت للمجتمع أن خروجها كان من أجل إثبات الذات، والشعور بالانتماء للمجتمع. يقترح فاروق بن عطية في كتابه *le travail féminin en Algérie* فرضيتين مهمتين حول العمل النسوي في الجزائر.

**الفرضية الأولى:** ترى أن العمل المأجور هو وسيلة المرأة من أجل إثبات فرديتها وهذا يعني :

1- أن العمل هو أساس ظهور علاقة جديدة بين الرجل و المرأة قائمة على

المساواة، تختلف عن تلك العلاقة الأحادية في المجتمعات التقليدية و التي تركز الهيمنة الذكورية.

2- اختيار المرأة لمهنة معينة، يدل أن هناك شخصية تنشأ عندها وهي شخصية المرأة

الجزائرية.

3- العمل المأجور يجعلها تتأكد من وجود صعوبات ينبغي عليها تجاوزها.

أما الفرضية الثانية: توحي بأن العمل المأجور هو وسيلة في فرض وإثبات وجودها بالنسبة للمجتمع وهذا يعني أن:

أ- هناك اغتراب للمرأة غير العاملة.

ب- العمل يحرر المرأة.

وهناك عدة عوامل تدخل في نطاق تقبل دخول المرأة عالم الشغل وسوف نوضح

هذه العوامل بحالات نموذجية "des ces type"

1- حالة الفئات التي لها تأهيلات عالية، بفضل مستوى التعليمي الجامعي مثل المرأة الطيبية والأستاذة والمهندسة.... الخ فهي ضمنت مكانة مهنية، وهذه المكانة تضمن بدورها استقرار ماديا لعائلاتها.

2- حالة الفئات التي تتوقف عن الدراسة في المستوى الثانوي، حيث تبقى مرتبطة بعائلتها، تخضع لقراراتها فيما يخص عملها المهني.

ففي هذه الحالة يعاد النظر من قبل العائلة في حالتها الاقتصادية وفي القيم والمعايير السائدة في المجتمع، وهنا نجد ثلاث حالات:

أ- في حالة الدخل الضعيف للعائلة، فان الفتاة تكون الوحيدة التي تتمكن من خلال عملها الرفع من المستوى المعيشي للعائلة، وهنا فان دخل المرأة يعود مباشرة إلى رب العائلة.



ب- في حالة الدخل العائلي المتوسط، فإن المرأة لا تكون في حاجة إلى عمل مأجور، وفي هذه الحالة إذا كان الأب متمسكا بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع، سيمنع إبنته من العمل، أما إذا كان غير متمسك بهذه القيم سيختار لها أحسن منصب يكون أكثر إستقرار ورفع دخل إذا أمكن ذلك.

ج- وفي حالة إذا ما كان الدخل العائلي مرتفع، لا يكون لرب العائلة أي مانع في عمل إبنته، سيتركها تقرر رغبتها عن العمل، وهي تتصرف في دخلها كما تشاء.

3- حالة الفئات غير المتعلمة، والتي تتكفل كلية بعائلتها.

ويمكن أن نخلص إلى أن المرأة كلما زادت ثقافتها زاد وعيها وبالتالي تمكنت من فرض وجودها داخل المجتمع.

-وعلى نقيض ذلك هناك من يرى أن ثمة دوافع أخرى تجعل من النساء يتوجهن إلى العمل، منها الاستمتاع به كقيمة وشغل وقت الفراغ والوصول مكانته اجتماعية أرقى ورغبة في تحقيق بعض الكماليات.

وتلعب الرغبة في صحبة الآخرين دورا كبير لأن بعض النساء يشعرن بالملل والفجر عند مكوثهم في البيت الأمر الذي دفعهن إلى تفضيل العمل الخارجي عن عمل البيت.

#### IV- الصعوبات والمشاكل التي تواجه المرأة للعمل:

إن لب المشكلة يكمن في التمييز بين المرأة والرجل في ميدان العمل وهذا ما يشكل خطورة على درجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي

إن تحديد المعوقات التي تواجه خروج المرأة للعمل ترتبط في جوهرها بطبيعة وظروف العمل. ويمكن حلها في المشاكل التي تعاني منها المرأة في التوفيق بين العمل وأعباء المنزل.

فحسب robert gubbels يرى أن هذا التمييز راجع إلى عدة عوامل منها:

1- تعدد غايات المرأة الذي سببه يكون إما اجتماعي أو جسدي، أي من جهة صعوبة التوفيق بين نشاطي (عائلي ومهني)، ومن جهة أخرى طبيعتها الجسدية تجعلها تعفى من العمل.

2- إن النساء يطالبن بمدة عمل أقل، لأنهن خاضعات لمسؤوليات أخرى (المسؤوليات العائلية المتعددة).

-ومن الصعوبات التي تشكل حجرة عثرة أمام عمل المرأة التصور التقليدي لعمل المرأة الذي ينظر إليه على أنه تابع طبيعياً لجنس المرأة" فالعلاقة بالعمل مهما كان نوعه هي علاقة تبني اجتماعياً، مما يفرض فهمه وتحليله كواقع اجتماعي يبرز المكانة الواضحة للمرأة في التقسيم الجنسي للعمل الذي لا يزال خاضعاً للقوى الرمزية للثقافة البطريركية المهيمنة على المجتمع والمتحسدة في البنى الفكرية لأفراده".

إن ارتباط العمل المنزلي بالمجانبة والاحتجاب جعله يرتبط بديهياً في الوعي الاجتماعي على أنه طبيعة ملتصقة بالنساء لا يختلف عن بقية الوظائف الأخرى البيولوجية التي تقوم بها المرأة كالرضاعة والولادة... .

ولهذا فإن النظرة الحديثة في علم الاجتماع تسعى إلى دراسة هذه الظاهرة (العمل

المنزلي) على أنه عملاً وليس مجرد مهمة أوكلت للمرأة طبيعياً.

وحسب دراسة تحقيق أجرته إحدى الباحثات في علم الاجتماع حول 25 أستاذة جامعية ، تبين أن عمل المرأة يخضع لتوجيه الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع نحو المهن النسوية المناسبة مع جوهر طبيعتها الأنثوية مما يعمل على تدجينها داخل الهوية الأنثوية.

وهذا ما سبب عائق أمام تفتح قدرات المرأة وتفتق مهاراتها في وظائف وتخصصات خارج مهن التدريس والتمريض.

وهذا ما عبرت عنه عبلة محمود "إن طبيعة جنس المرأة قد حدد نوعية نشاط المرأة وقيدتها وفرض عليها نوعية عملها وأعاق إظهار قدراتها المهنية التي يمكن أن تتفوق بها أو بالأحرى تنافس بها الرجل.

- إن عمل المزدوج الذي تقوم به المرأة الجزائرية (داخل البيت: العمل المنزلي، وخارجه: العمل المهني) الذي أصبح اليوم محل نقاش في البلدان الصناعية، يعد أكثر صعوبة عند المرأة الجزائرية.

فبالإضافة إلى العمل الشاق والمتعب في البيت تقوم المرأة بتربية الأبناء، فالطفل يحتاج إلى تواجد أمه بجانبه خاصة في المرحل الأولى من حياته فهو يتطلب مزيدا من الحنان والحب والعاطفة حتى يستقيم توازنه النقي وهذا ما لم تستطيع الأم العاملة توفيره لأطفالها مما يجعلها تستعين بالمؤسسات الخاصة، كدور الحضانة، ورياض الأطفال قصد تعويض النقص الناجم عن غيابها.

يقول علي عبد الوفي "لا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسد ما سد المنزل في شؤون التربية، فدور الحضانة أو الكفالة التي تنشئها الدولة أو الهيئات لإيواء الأطفال في مراحلهم الأولى لا تؤدي إلا بتداركهم أنهم حرموا من أسرهم، فهذه المؤسسات مهما حرصت على تحسين أعمالها لا تستطيع أن تحقق ما يحققه المنزل في هذه الأمور".

هذا ما يبين ضرورة المحيط العائلي للطفل والذي يمنح للطفل أكبر عنصر أساسي في توازنه النفسي والذي يعرف ب"فيتامين الحنان".

وخروج المرأة عالم الشغل قد صاحب ذلك قيامها ببعض الأشغال الأخرى فأصبحت "تأخذ على عاتقها مسؤوليات كانت خاصة بالرجل مثل التكفل بكل ما يخص الأوراق الإدارية، وودفع الفاتورات، ومرافقة الأطفال إلى المدارس وعند الطبيب"

وفي المقابل هذا يقوم الرجل بمساعدة زوجته تحت ما يعرف بتغيير الأدوار لكن هذا يتوقف على تفتح الزوج ومدى قدرته على تجاوز "الاديولوجيات التقليدية للأدوار الذكورية والنسوية في المحيط العائلي" هذه الاديولوجية التقليدية التي تعد من أهم العوائق الرئيسية أمام عمل المرأة والتي من مؤشراتهما أن الذكورة في الثقافة العربية الجزائرية تعني القوة والسيطرة والسيادة، أما الأنوثة فتعني الضعف والخضوع والاستسلام لسيطرة الرجل.

#### خلاصة:

يمكن القول أن خروج المرأة للعمل أصبح ضرورة إلزامية كانت وراء كسر بعض العادات وتقاليد المجتمع الجزائري المتميز بثقافته الأبوية ذات الطابع الذكوري وبذهنيته التقليدية المتحجرة والتي كانت عائقا أمام تطور المجتمع الجزائري ودخوله عالم الحداثة. ورغم كل الصعوبات التي تواجهها المرأة الجزائرية إلا أنها تبقى تكافح من أجل التوفيق بين ازدواجية نشاطها خارج المنزل والأشغال المتعلقة بالبيت، في انتظار ما يسن من أحكام وقوانين لحمايتها.

الهوامش:

- 1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، دار الكتاب اللبناني، لبنان، د ط، 1982، ص 104.
- 2-Zaki badaoui , A dictionary of the social, Librairie de liban, 1998, P10.
- 3-Savtchenko,qu'est ce que le travail ,édition des progré,moscou, 1987, P08.
- 4-Ibid,P 04.
- 5-عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، الطبعة 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1984، ص 422.
- 6-انظر عزت قرني، الفلسفة اليونانية في أفلاطون، تنفيذ وإخراج وطبع ذات السلاسل، الكويت، 1993، ص 178-179.
- 7-Dictionnaire de la sociologie, la rousse, librairie larousse, paris, 1990 .P65-66.
- 8-Willeums emilio,dictionnaire de la sociologie, librairie, marcel et a cie, paris 1970, P37.
- 9- ريدون، و ف بورنيكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة الدكتور سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، ص 189.
- 10-عبد الرحمن البدوي، الموسوعة الفلسفية، ص 481.
- 11- Emile durkhiem,de la division de travail social, édition pub, paris 1978, P01.11
- 12- M.perrin, p.tripier et d'autre, dictionnaire des sciences humaines, édition nathan, paris 1990,P 26

- 13- Nicolas abercrombie, stephen hill, brayen, s.turner, dictionary of sociology, the penguin reference books, great britain,1994 , P73.
- 14- Fatiha talahit hakiki, femmes et salariat urbain en algerie, critique de l'économie politiques, octobre, decembre 1981, P13.
- 15- Robert gubbels :le travail au féminin,la femme et le couple dans la société coutemporaine, édition gerard et co,1967, P78.
- 16- كاميليا عبد الفتاح، سيكولوجيا المرأة العاملة، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت 1984 .
- 17- حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، بيروت 1980 .
- 18- [http :www.llo.org.search3.search](http://www.llo.org.search3.search) en fast.do- .
- 19- Mustapha boutefnouchet, la famille algerienne, évolution et caractéristique récente, société national d'édition et de diffusion ,Alger ,1982, P71.
- 20- <http://www.wluml.org/arabic/news/news>. full txt.shtm.
- 21- Le crasc enquete nationale, femmes et intégration socio économique pour compte du ministère chargé de la famille et de la condition féminine. mai 2004.
- 22- سامية محمد فهمي، مشاركة المرأة في تنمية المجتمع، دار المعرفة الجامعية الازارطية، مصر، 2001 .
- 23- عبد المنعم عبد الحي، علم الاجتماع الصناعي، المصنع ومشكلاته الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث للنشر الإسكندرية، ب ط 1984 .
- 24- Farouk ben atia,le travail féminin en Algérie ,sned,1970, cité par Mustapha boutefnouchet, op.cit, P244.

25- عبلة محمود أبو علة، المرأة العربية العاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص91.

26- P.m.daiton :personnel management ,vol n 379,maro,1967, cité par robert gubbels,le travail au féminin ,collection merbout, service édition, gerard et co,1967, P90.

27- دليلة شارب، مطير، إشكالية العمل المنزلي في العلوم الاجتماعية، ص 116، مقال في علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أية علاقة ، وهران أيام 4.5.6. ماي 2002، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.

28- دليلة شارب، مطير، المرجع السابق، ص 131.

29- عبلة محمود أبو علة، المرأة العربية العاملة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2004، ص33.

30- علي عبد الوفي، الأسرة والمجتمع، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر 1982، ص 22.

31-Souad khoudja, les algériennes du quotidien, entreprise nationale du livre, 1998, P55.

32 -Andre michel, activité professionnel de la femme et vie familiale, centre national de recherche scientifique, paris 1974, P65.